اثر التعاليم الاسلامية على السلطة السياسية المعاصرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

The Impact of Islamic Teachings on Contemporary Political Authority in Iraq after 2003

أ. م. د. عدنان خلف ساهي

Asst. Prof. Adnan Khalaf Sahi

الملخص

تتجه التعاليم الاسلامية نحو ايجاد منهج واضح للحياة بمختلف اشكالها وانماطها وذلك للاستفادة من المعطيات الشرعية التي ثبّتها القرآن الكريم كدستور نافذ على كل الميادين الحياتية، ومع السلطة السياسية تُعد احدى السياقات الاساسية الفاعلة في ادارة المجتمع فإن وجود التعاليم الاسلامية وعمقها الاعجازي بات امرا ضروريا في تعضيد مسيرتها المهنية نحو تلبية حاجات الناس العامة في عصر تباينت فيه الثقافات واختلفت فيها المناهج وتغيرت متطلبات الحياة والميول النفسية والمزاجية للمجتمع وبالتالي حصول المتغير الواضح على عمل مؤسسات الدولة.

ونظرا لحصول المتغير الدستوري الشامل في طبيعة ادارة الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فإن التعاليم الاسلامية تُعد دستور فاعل ومؤثر على سياق العمل الادائي العام للسلطة الحكومية، وهو أمرٌ يفرض عليها الالتزام بما ورد من تشريعات وقوانين اساسية ومهمة تستطيع تنظيم عمل ادارة الدولة وبما يتفق مع اسرار ومعاني المنهج القرآني الذي يشكّل وجوده اسهاما واضحا في عمل السلطة السياسية.

وفي هذا السياق سيحاول الباحث الولوج الى هذه الدراسة من خلال التطرق الى مقدمة البحث ذاكرا فيها الاسباب والمسوغات التي دعته لاختيار موضوعة بحثه مرورا بالمنظور النظري الذي تحدد بمبحثين احدهما: مفهوم التعاليم الاسلامية، بينما تحدد المبحث الثاني بعنوان: السلطة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ – دراسة في النشأة والتطوير، ليختم بحثه ببعض الاستنتاجات العقلية المرتبطة بمحور البحث الموسوم: اثر التعاليم الاسلامية على السلطة السياسية المعاصرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

الكلمات المفتاحية: التعاليم الاسلامية، السلطة السياسية، الاستنتاجات العقلية.

Abstract

Islamic teachings aim to establish a clear framework for life in its various forms and patterns, drawing on the legal principles affirmed by the Holy Quran as a comprehensive guide across all aspects of life. Given the pivotal role of political authority in societal management, the profound and miraculous depth of Islamic teachings becomes essential in fortifying its professional trajectory to meet the diverse needs of the public in an era marked by cultural variations, curriculum differences, changing life requirements, and societal psychological and emotional inclinations. This, in turn, leads to a conspicuous impact on the functioning of state institutions.

In light of the comprehensive constitutional changes in the nature of state administration in Iraq after 2003, Islamic teachings emerge as an effective constitution influencing the general performance of governmental authority.

This necessitates adherence to fundamental legislations and laws that can regulate state administration in accordance with the secrets and meanings of the Quranic approach, which significantly contributes to the workings of political authority. In this context, the researcher seeks to delve into this study by addressing the introduction, discussing the reasons and justifications that led to the choice of the research topic. The theoretical perspective is outlined through two sections: (1) the concept of Islamic teachings, and (2) the political authority in Iraq after 2003.

Keywords: Religious concepts , Political authority

مقدمة البحث

حدد الدين الاسلامي معالم الطريق الواضح لتأسيس الحياة بمختلف اشكالها وانماطها على وفق رؤية فاعلة وبرنامج عمل يحفظ حياة الناس ويلبي متطلباتهم الحياتية بعزة وكرامة، وقد اشار الله سبحانه وتعالى الى ان الزاوية التي يتم من خلالها ادارة الحياة وقيادة الافراد والجماعات بمنطق المسؤولية وتناول الحياة والسعي الى رفع قيمة الانسان المعنوية والروحية وإبعاده عن الطريق الشاذ وضغوطات الانفاق الشيطاني عليه ينطلق من الالتزام بتعاليم الدين الاسلامي حيث يقول في محكم كتابه الكريم ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ**﴾[محمد: ٢] لذلك انطلقت التعاليم الاسلامية من جوهر الحاجة الانسانية لبناء مجتمع متكامل يتوازن فيه العمل والسلوك الادائي لإدارة الجنس البشري بشكل عام.

لقد بات من الواضح ان تعاليم الدين الاسلامي تدعوا الى تمويل مؤسسات الدولة السياسية بقانون اخلاقي ينمي الشعور بالمسؤولية المجتمعية وعلى وفق اسس نظرية تتناول مشاكل مركزية تؤثر على سلطة الدولة في ادارة مفاصل الحياة من منطلق سياسي وبموجب التوجهات المعاصرة لإدارة النشاط العام للدولة أضف الى الاستفادة من مصادر التشريع الاسلامي نحو تنشيط الاصلاحات للهيكلية للمنظومة الادائية العامة للسلطة السياسية.

ان من بديهيات التعاليم الاسلامية ثمة رابطة منطقية تؤشر الى ان بناء المجتمع والدولة المعاصرة بكل اشكالها ومفاصلها وتمويل السلطة السياسية على المستوى المهني العام يعتمد في المقام الاول على عدة معايير اساسية مستمدة من تعاليم القران الكريم والسنة النبوية المطهرة وبما يمنح الاداء الحكومي الداخلي والخارجي القدرة على تحقيق عنصر الموازنة والنجاح بين تلبية حاجات المجتمع والالتزام بضوابط التعاليم الاسلامية، وهو أمرٌ يقتضي اعتماد السلوك الحكومي على التعاليم الاسلامية نحو بناء مجتمع آمن ومستقر ماديا ومعنويا وتصفية الحياة الاجتماعية من السلوكيات الادائية غير المنضبطة وغير الفاعلة في بناء الحياة.

من هنا؛ وانطلاقا من المسوغات اعلاه سيحاول الباحث تناول هكذا موضوع من خلال اثارة السؤال الاتي: ما هو اثر التعاليم الاسلامية على السلطة السياسية المعاصرة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣؟

كي تتم الاجابة على هذا السؤال فانه لابد من دراسة هذا الموضوع مع مراعاة تجاوز الفصل الاجرائي والاكتفاء بما سيتم التطرق له في المنظور النظري وصولا الى بعض الاستنتاجات المرتبطة بعنوان البحث الموسوم: اثر التعاليم الاسلامية على السلطة السياسية المعاصرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المنظور النظري:

«المبحث الأول»

مفهوم التعاليم الاسلامية في السلطة السياسية

التعاليم الإسلامية: هي مجموعة المبادئ والأحكام التي يتبعها المسلمون في عباداتهم وحياتهم اليومية. هذه التعاليم ترسم معالم العبادة الإسلامية وتحدد نظام الحياة الإسلامية الذي يهدف إلى تحقيق السعادة الفردية والجماعة الإسلامية

(https: / / www. google. com / search?q، ٢٠٢٢)

تدعوا التعاليم الاسلامية الى تأسيس نظامُ الدولةِ الذي يتبنى مشروع السلطة السياسية الداعية الى اختيار القيادات السياسية بشيء من الدقة والولوج الى ذلك عبر معيار اساسي ينبع من قدرة الحاكم على تطبيق الشريعة الاسلامية بكل تفرعاتها الادارية والاجتماعية ومحاولة نشر الاصلاح وابعاد المجتمع عن مقومات الفساد وهو أمرٌ يفرض على السلطة السياسية تطبيق اوامر الشارع المقدس نحو اصلاح المجتمع وغرس مفاهيم الطريق القويم وتنمية طريق الحق وبث فضائل الورع والتقوى وبناء مجتمع متكامل ومتوازن من الناحية الروحية اضف الى الجانب المادي والعملي في الحياة كونه احد المعايير المهمة في الاصلاح.

ان السلطة السياسية كمؤسسة تنفيذية في المجتمع الاسلامي ينبغي ان تقوم على تعاليم الشريعة الاسلامية وتحافظ على سلوكها الادائي والخدمي من خلال الارتباط الوثيق بتعاليم الاسلام المقدسة، وخير دليل على ذلك هو ان العصر الاول للإسلام كان يفهم جيدا «العلاقة بين التمسك بتعاليم الدين والاستقرار السياسي، وكثيرا مايعبر عنها. وهي تتلخص في عبارة كثيرا ماكان المؤلفون المسلمون يستشهدون بها، إما بوصفها من امثلة الحكمة الفارسية القديمة، وإما بوصفها حديثا نبويا، وهي: "الاسلام أو الدين والحكم اخوان توأمان لا حياة لحدهما من دون الاخر. فالإسلام هو الاساس والحكم هو الحارس. والشيء الذي لا أساس له ينهار، والشيء الذي لاحارس له يهلك»(شاخت، ١٩٨٥، صفحة ٢٠٢)

من هنا؛ على السلطة السياسية الالتزام بالقوانين الالهية التي تؤسس لإصلاح المجتمع وبناء دولة متكاملة القيم كما اشار اليها الامام علي عليه السلام بقوله «اللهم انك تعلم انه لم يكن الذي كان منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الحكام، ولكن نرد المعالم من دينك، ونظهر الاصلاح في بلاد، فيأمن المظلومين من عبادك، وتقام المعطلة من حدودك» (الحكيم، ٢٠٠٩، صفحة ٢٧٨)، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية قدّم الامام علي عليه السلام شروطا قائمة على مبادئ الدين الحنيف وتنطلق من تسليم القيادة الى شخوص يتمتعون بست خصال هي ان لايكون بخيلا، أو جاهلا، أو جافيا، أو ظالما، أو مرتشيا، أو معطلا للسنّة، بقوله «انه لاينبغي ان يكون الوالي على الفروج والدماء، والمغانم، والاحكام، وإمامة المسلمين، البخيل فتكون في اموالهم نهمته، ولا الجاهل فيظلم بجهله ولا الجافي، فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول فيتخذ قوما دون قوم، ولا المرتشي في الحكم، فيذهب بالحقوق، ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنّة فيُهلك الأمّة»(الحكيم، ٢٠٠٩، صفحة ١٩).

لقد جاءت التعاليم الاسلامية لرفض الافكار المتطرفة الت تؤثر على بنية المجتمع، ولم تكتفي فقط بجعل المجتمع يتجه باتجاهات روحية تؤكد على رفض الايديولوجيات والافكار غير الصحيحة، بل ان الدعوة الاسلامية أول نشأتها وخروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع اصحابه الى ارض الحبشة ماهي الا (معركة الفكر) والتوجهات الخاصة بالعلاقة مع الله، من هنا تبرهن التعاليم الاسلامية على ان القوى السياسية لابد لها «اولا من السيطرة على الافكار. وعبر مسيرة البحث عن الهيمنة، فإن الجماعات الحاكمة سوف تعمل دوما على تقييد قدرة الناس في التفكير ببدائل لهياكل السلطة والهيمنة السياسية» (ديفيس، ٢٠١٠، صفحة ١٢).

ان الطابع السياسي للتعاليم الاسلامية يضع الاولويات الاساسية لخدمة المجتمع معنويا وماديا اضف الى الدعوة بشكل مهني نحو التزام السلطة السياسية بتعاليم الاسلام كونها من بديهيات التكوين العام لبناء المجتمع لذلك فإن « تعاليم الاسلام واحكامه شاملة تنظم شؤون الحياة في الدنيا والاخرة وان الذين يظنون ان هذه التعاليم انما تتناول الناحية الروحية او العبادة دون غيرها من النواحي مخطئون في هذا الظن، فالإسلام عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين، ودولة وروحانية، ومصحف وعبادة» (الانصاري، ١٩٨٠، صفحة ١٢٥).

وتتوضح اهمية التعاليم الاسلامية في توفير الارضية الخصبة لقيادة الدولة سياسيا من خلال عدّ الدين دستور مقدس ووسيلة لإحقاق الحق واقرار العدل وتطبيق الشريعة على وفق المتطلبات الشرعية التي تسمح للسلطة السياسية نحو العمل بطريقة قانونية عادلة تفرض هيبتها على المجتمع بمختلف توجهاته وسلوكياته الفكرية والمزاجية، من هنا يلعب الدين دورا رئيسيا في استقرار الحكومة حيث تتوفر طاعة الرعية ويسود الاستقرار ليصبح النظم السياسي السائد نظاما قائما على الدين من الناحية الرسمية وتصبح السيادة لله تعالى واليه ترجع الامور وهو الذي يرعى المصالح العامة ولكن الله بدلا من ان يمارس الحكم شخصيا فوّض سلطته في الامور الدينية للحاكم الذي يملك زمام الامور.

(فوزي، ١٩٨٨، صفحة ٣١).

ولعل الحضارة الاسلامية بمختلف اشكالها وانماطها العقائدية توجهت بالبيّنات الدامغة على ان الدين هو اصل البناء الاجتماعي والسياسي حتى اصبحت المتشابهات كثيرة والفروق في هذا السياق تكاد تكون قليلة وهو أمرٌ يجعلنا نرى ان المتشابهات والمقاربات واضحة في السلطة السياسية وان خط التتابع الحضاري للشعوب الاسلامية تتفق على ان «المنحى الثابت في التفكير الذي يحدد موقف هذه الشعوب من الوجود. وهو غلبة الدين على بقية عوامل الحياة جميعا» (موساتي، ١٩٨٦، الصفحات ٢٢٥ – ٢٢٦).

ان استناد السلطة السياسية على التعاليم الاسلامية يجعل الحكومة منظومة تنفيذية تسعى الى ايجاد حياة مثالية للمجتمع، فالإسلام يُعد دين العبادة والعمل والقيادة وهو «نظام جامع محكم أسس على مبادئ حكيمة متقنة، ومن اركانه الكثيرة المهمة الى الجزئيات الصغيرة الدقيقة كلها ترتبط بتلك المبادئ ارتباطا منطقيا، وكل وضع فيه للحياة الانسانية بمختلف شعوبها من النظم، انما قد اخذ روحه واقتبس جوهره من تلك الاصول الاولية، ومن هذه المبادئ، والاصول تخرج الحياة الاسلامية بمختلف فروعها، ولذلك فإن أردنا ان نعرف شعبة من شعب الحياة الاسلامية معرفة صحيحة صادقة فلا محيد من أن نرجع الى اصلها فإننا لن نتمكن من الدخول اليها من غير ذلك الباب. ولن نعرف حقيقتها، وماهيتها الا بالإمعان في اصولها وقواعدها» (المودودي، ١٩٥١، صفحة ٥٥).

ان التوجهات السياسية في سلطة الدولة التي تتبنى الاسلام كمنهج اساسي للدستور تتخذ من التعاليم الاسلامية قاعدة اساسية لبناء الافكار والمبادئ التي تساعد على تأسيس

المصالح السياسية ومحاربة الافكار المعادية للسلطة. من هنا؛ نجد القرون الاولى للإسلام قد شهدت ضغط الفقهاء والعامة عربا وغير عرب لصبغ الادارة والنظام السياسي بصبغة اسلامية، وهو أمرٌ جعل من الدين احد الاركان الاساسية والفاعلة التي يستند عليها الحاكم السياسي في سلطة الدولة الاسلامية (فوزي، ١٩٨٨، صفحة ٣٠)، فالحياة السياسية في المجتمع المسلم لاتنهض بمستواها المهني العام ولاتتوسع رقعة نهوضها دون الاعتماد على التخطيط السليم النابع من تعاليم الدين الاسلامي ودون بذل الجهود الحقيقية القائمة على الوعي الكامل بأثر تلك التعاليم على السلطة السياسية في ادارة الدولة.

من هذا المنطلق؛ ارست التعاليم الاسلامية دعائم السلطة السياسية واستطاعت تلك التعاليم تأسيس تجارب ادائية تعمّق النشاط السياسي وبشكل يحقق الارتقاء بمستوى العمل والقيادة العامة لادارة الدولة وتنفيذ المهام القيادية والارتقاء بها وجعلها عاملا مؤثرا وفاعلا في بنية المجتمع المسلم بمختلف توجهاته العقائدية والايديولوجية، لذلك فإن رسم الخطوط الاساسية الخاصة بالسلطة السياسية على مستوى اختيار القادة والمسؤوليات المفروضة عليهم ينبغي ان تكون على وفق السياقات الشرعية التي انتهجها الرسول الاعظمﷺ واهل بيته الطاهرين في قيادة الدولة الاسلامية والتي تضمنت قواعد وضوابط فن السياسة المعقد «المستند الى تعاليم العقيدة الاسلامية السمحاء، محددا بذلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ومن اوائل اعمال الوالي، هي تقوى الله وطاعته واتباع اوامره... ثم يأتي العمل في الحق والعدل» (الحكيم، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٣-٢٤)، وقد حدد الدين الاسلامي معيارا اساسيا لاختيار حكام السلطة السياسية، واختيار القيادات على وفق الاتي:

١) الابتعاد عن المحاباة والمداراة، والاعتماد على الكفاءة والامانة.

٢) ان لايكون الاختيار على وفق الميول الخاصة، والثقة العمياء وحسن الظن.

وبعد ان يتم اختيار السلطة السياسية ينبغي وضع المواصفات التفصيلية الخاصة بالحاكم والقيادات السياسية والادارية المحيطة به، وهي ليست افكار مجردة بل نابعة من تراكم الخبرة العملية. (الحكيم، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٠ - ٢١).

وفي هذا السياق حدد الامام عليعليه السلام شروطا اساسية للسلطة السياسية على وفق مبادئ التعاليم الاسلامية اولها الكفاءة وثانيها المعرفة الكاملة بأمور الدين، اما ثالث الشروط فانه يتحدد بالعفة والابتعاد عن ملذات الدنيا وتحدد الشرط الرابع بمشاركة الرعية مشاكلهم

وخشونة العيش، أما اخر الشروط فقد تحدد بقدرة الحاكم على محاسبة ولاته ومتابعتهم في الحق والعدل، لذلك كان الامام عليه السلام شديدا في محاسبة القائمين بأعمال حكومته في الامصار الاسلامية، اذ كتب الى الاشعث بن قيس عامله على اذربيجان يأمره بالرصانة، والى مصقلة بن هبيرة الشيباني وهو عامله على ارد شير خره من بلاد العجم يوبّخه على الجور في قسمة الفيء. (الحكيم، ٢٠٠٩، صفحة ٢٠).

وفي العصر الحالي؛ فقد توضح نفوذ الثقافة الغربية على القيم والسلوكيات الخاصة بالجيل الاسلامي، وان هذه المرحلة الخطيرة تعد نتاج سنوات من العمل الغربي المتواصل للهيمنة على العالم الاسلامي ثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولم تكن المعركة بين الثقافتين الغربية والاسلامية في ميدان واحد بل انقسمت على ميدانين اساسيين هما ميدان الحرب، وميدان الثقافة، ولم يلبث العالم الاسلامي ان القى السلاح في ميدان الحرب، لأسباب معروفة.

اما «ميدان الثقافة فقد بقيت المعارك فيه متتابعة جيلا بعد جيل، بل عاما بعد عام، بل يوما بعد يوم، وكانت هذه المعركة اخطر المعركتين، وابعدهما اثرا، واشدهما تقويضا للحياة الاسلامية والعقل الاسلامي... وميادين معركة الثقافة والعقل، ميادين لاتُعد، بل تشمل المجتمع كله في حياته، وفي تربيته، وفي معايشته، وفي تفكيره، وفي عقائده، وفي آدابه، وفي فنونه، وفي سياسته... والاساليب التي يتخذها العدو للقتال في معركة الثقافة اساليب لاتعد ولاتحصى، لأنها تتغير وتتبدل وتتجدد على اختلاف الميادين ورحابتها وكثرتها، واسلحة القتال فيها اخفى الاسلحة، لآن عقل المثقف يتكون يوما بعد يوم، بل ساعة بعد ساعة وهو يتقبل بالتربية والتعليم والاجتماع اشياء يسلم بها بالألف الطويل وبالعرض المتواصل، وبالمكر الخفي وبالجدل المضلل، وبالمراء المتلّون، وبالهوى المتغلب، وبضروب مختلفة من الكبير الذي يعمل في تحطيم البناء القائم، لكي يقيم العدو على انقاضه بناءً كالذي يريد ويرجو» (الحمصي، ١٩٨٠، صفحة ٦٥).

وبما ان السلطة السياسية تشترك مع المجتمع بعدة مصالح جمعية تهم الطرفين «كتحقيق الانتصار العسكري في الحرب او انجاز خطة اقتصادية او ثقافية او صحية يستفيد منها المجتمع الكبير. كما ان التماسك الذي يربط السلطة بالجماعة التابعة لها غالبا مايحقق لها اغراضا نافعة ومفيدة مثل الفوز في لعبة او سباق رياضي معين او رفع المستوى العلمي في

الجامعة او الكلية» (ميشيل، ١٩٨٠، صفحة ٣٧)، فإن التعاليم الاسلامية تساعد السلطة على القيام بواجباتها وتنفيذ قراراتها اتجاه الجوانب الثقافية الفاعلة تبعا للتقيّد الفاعل الذي يطور العمل الجمعي وبما ينسجم مع توافق معايير هذه التعاليم ومتطلبات التنوع الثقافي لتحقيق المصالح المشتركة بين الشعب والسلطة.

ان ممارسة السلطة السياسية ينبغي ان تكون على وفق التعاليم الديمقراطية المنطقية التي اقرّها الدين الاسلامي لأجل السيطرة على مشاكل المجتمع الناجمة عن حاجاته المتعددة وخلاف ذلك فقد يؤدي الامر الى تهديم السلطة معنويا في نفوس التابعين لها على المستوى المادي والمعنوي، وقد يصل الامر احيانا الى القضاء عليها وعدم طاعتها وتنفيذ اوامرها اذ تستمد السلطة شرعيتها من خلال محورين أساسيين احدهما يتحدد بالأسلوب الديني الذي تمارسه السلطة ويتحدد المحور الاخر بمدى قابلية المجتمع على القبول بآلية العمل الاداري والمهني العام للسلطة وبما ينسجم مع طريقة واسلوب التعاليم الاسلامية قدر تعلق الامر بموضوع الحلال والحرام في مختلف صنوف الادارة الحكومية.

ومن بديهيات التعريف بالمجتمع فهو «مجموعة من الافراد تقطن على بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والقيم والاحكام الاجتماعية والاهداف المشتركة المتبادلة التي اساسها الدين واللغة والتاريخ والعنصر» (ميشيل، ١٩٨٠، صفحة ٣٣٠) لذلك فان العلاقات السياسية التي يرتبط بها موظفو الدولة لابد ان تتحدد على وفق المنهج الدستوري الخاضع لمفاهيم متعددة اهمها الدين الذي تقع على عاتقه تنظيم العمل العام والادارة الشاملة للمؤسسة السياسية.

وتتخذ السلطة السياسية نوعين من القرار احدهما: داخلي يعمل على تنظيم الحياة السياسية الداخلية للدولة على وفق الدستور النافذ والقوانين والتشريعات العاملة ـ ويتضمن القرار الثاني بالسياسي الخارجي القادر على ضمان المصالح القومية من خلال مستويين:

١) مدى تأثير هذا القرار داخليا.

٢) مدى تأثيره اقليميا ودوليا.

وعلى هذا الاساس تبحث الدولة بشكل ثابت عن السبل والممكنات التي تستطيع من خلالها ضمان هذه المصالح بأقل قدر ممكن من الخسارة (النعيمي، ١٩٩٩، صفحة ٣١).

ويمكن تحديد اهم الدوائر الفاعلة في صنع القرار الخارجي للسلطة السياسية من خلال الاتي:

١) وكالات وخبراء المقر الرئاسي.
٢) خبراء وزراء الخارجية.
٣) خبراء الشؤون الامنية (المدنية والعسكرية).
٤) المحللين.
٥) الخبراء الاكاديميون في مختلف الاختصاصات.
٦) الوكالات والدوائر الرسمية المتخصصة.
٧) لجان الشؤون الخارجية والدفاع عن البرلمان.
٨) جماعات الضغط (كما يحدث في النظم الرأسمالية).
٩) الاستشاريون العاملون بشكل مستقل أو المنتدبون في دائرة أو وكالة ما.

(النعيمي، ١٩٩٩، صفحة ٣١)

ويتبلور تفعيل القرار السياسي لسلطة الدولة من خلال المعطيات الاتية:

١) مبادئ النظام السياسي واهدافه.
٢) طبيعة سياسته الخارجية ومنهجيتها في اطار العلاقات الدولية القائمة.
٣) طبيعة ارتباطات النظام السياسي (الاحلاف العسكرية، المعاهدات، الترتيبات الدولية... الخ).
٤) طبيعة الجبهة الداخلية وانسجامها القومي والديني.
٥) حجم العلاقات الاقتصادية والاستثمارات المالية الاجنبية العاملة داخل الدولة.
٦) طبيعة النظام الحزبي القائم على وهوية هذه الاحزاب.
٧) طبيعة العلاقات الاقليمية وفيما اذا كانت هناك مشكلات حدودية أو غيرها.
٨) الارتباطات بالتكتلات السياسية والاقتصادية القائمة.
٩) ثقل المؤسسة العسكرية وتأثيرها وماتمثله من مدرسة ايديولوجية.
١٠) طبيعة الانفتاح الاعلامي والثقافي ودرجات التأثر بالعوامل الخارجية

(النعيمي، ١٩٩٩، صفحة ٣١)

وتقوم السلطة على نظام اجرائي متكامل ينطلق من التعاليم الاسلامية من خلال اربع مستويات اساسية هي كالاتي:

١) مستوى الحاكمية والسلطة العليا.

٢) الطاعة والاذعان للسلطة السياسية.

٣) النظام الفكري والعملي الخاضع للسلطة السياسية.

٤) المكافأة التي تكافئها السلطة السياسية على اتباع القانون والاخلاص له.

(المودودي، ١٩٥١، صفحة ١٢٠).

واشارة الى ماسبق فإن اهتمام الدين الاسلامي البالغ نحو استقرار السياسة الداخلية والخارجية يظهر جليا في استناد السلطة الحاكمة على تعاليم القرأن الكريم، وتأكيدها على قوة هذا الدين في ديمومة الحياة بشكل متوازن ليصبح القرار السياسي من خلال ذلك الحافظ على حياة الناس والآمن لحقوق الرعية وبما يوفر لهم الطمأنينة والسلام في دينهم ودنياهم.

«المبحث الثاني»

السلطة السياسية في العراق ما بعد ٢٠٠٣

(اسباب النشأة ومراحل التطوير)

السلطة السياسية: مصطلح اجنبي مشتق من الالفاظ اليونانية politeia... ويراد به فرع من العلم المدني يتناول اصول الحكم وتنظيم شؤون الدولة (وهبه، ١٩٩٨، صفحة ٣٧٤).

وهي ايضا: السلطة المعترف بها في القانون كسلطة الحاكم.. يوحي بالاحترام والثقة... لذلك قيل ان سلطة الدولة في النظام الديمقراطي مستمدة من ارادة الشعب، لآن الغرض منها حفظ حقوق الناس وصيانة مصالحهم لا تسخيرهم لإرادة مستبد ظالم
(صليبا، ٢٠٠٦، صفحة ٦٧٠).

يقتضي العمل السياسي في ادارة الدولة المعاصرة دراسة جوانب متعددة هدفها الاساس تمويل المؤسسات الحكومية بأطر ادائية تمنح المواطن الاعتبار المركزي في سياقاتها الفاعلة وتوجهاتها نحو تعزيز الدور الخدمي (داخليا وخارجيا) بمزيد من التأثير الايجابي على النشاط المدني وتعضيد الاصلاحات الادارية والمهنية التي من شأنها معالجة قضايا المجتمع اضف الى تشجيع الاستثمارات الخارجية والاستفادة من القوى البشرية الوطنية على وفق ايديولوجية تعظيم فرص الاداء التنموي بثنائية الزمان والمكان بمختلف توجهات المناطق السكانية واختلاف توجهاتهم وتقاليدهم والاعراف التي يرتبطون بها اجتماعيا.

وفي هذا المبحث؛ سيحاول الباحث تسليط الضوء على الفترة التي بدأت بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وعلى وفق نظرة تاريخية تحاول اعادة النظر في اداء المنظومة الحكومية على مستوى التنظير والتنفيذ، وقراءة ذلك من خلال تفكيك اشكال السلطة السياسية، اذ اكد لنا تاريخ العراق المعاصر ان اختلاف المفاهيم الاجتماعية والمذهبية اضحت محورا اساسيا في تشكيل السلطة السياسية في العراق.

لقد طرح التغيير الدستوري الحاصل في العراق بعد ٢٠٠٣ بزوغ مشاعر دينية وقومية لعرب العراق واكراده وصولا الى السيطرة الحكومية على مصائر الناس واحوالهم المعيشية والامنية وهو أمرٌ دفع بالسياسيين التوجه نحو البحث عن ايجاد منافذ متعددة في السيطرة على كرسي السلطة. فكانت العودة الى الدين وخصوصياته العقائدية منطلقا واضحا في ربط السلطة الحاكمة بقضية الهوية الدينية للمجتمع، وهو أمرٌ نتج عنه سيطرة دينية واضحة فاقت كل التصورات الاجتماعية الداعية لفصل الدين عن السياسة وبناء مؤسسات الدولة بطريقة مركزية اساسها التوازن في اختيار مناصب السلطة على وفق المهنية الادائية في السلوك الاداري للدولة.

والمراد من هذه المحايثة؛ توضيح العناصر الادائية للسلوك السياسي فكرة واسلوبا على وفق التسلسل الزمني وتتابعه في تاريخ العراق المعاصر وهي محاولة لردم الهوة التي اوجدتها بعض الدراسات بين السلطة السياسية ومدى التزامها بتعاليم الاسلام ومدى نجاح فاعليتها الادائية في قيادة العراق لما في هذه الفترة الحرجة من صور متعددة تجسدت على وفقها اساليب متنوعة في التفكير الاداري وتنفيذ مهام السلطة السياسية في العراق.

وتقوم هذه المحايثة على ربط فكرة وجود السلطة السياسية بالأسوار الدينية كونها ترى أي "السلطة" أنه لايمكن لها ان تتطور الا من خلال النشاط الديني في المجتمع العراقي.

بعد عام ٢٠٠٣ تغير شكل السلطة السياسية والنظام من رئاسي إلى برلماني، وباتت مقاليد السلطة بيد شخص رئيس الوزراء وغدا منصب رئيس الجمهورية بروتوكولياً إلى حد كبير، مع أنه الركن الثاني من أركان السلطة التنفيذية طبقا للدستور العراقي. ومع أن كل الدساتير منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة لم تشترط على رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أن يكون من مكوّن معين فإن الاجراءات التي قامت بها قوات الاحتلال الامريكي في توزيع السلطة السياسية على مكونات الشعب العراقي انطلقت من التنوع الديني والطائفي بين تلك المكونات، وهو مشروع لتعزيز البعد الطائفي بين مكونات الشعب العراقي ونتج عنه تشكيل مجلس الحكم الذي تم اعداده ونشأته اعتمادا على اختلاف الطوائف والمذاهب بحيث اصبح لكل مكون حصة فكانت هذه بداية التأسيس الديني للسلطة السياسية في عراق مابعد ٢٠٠٣ ليصبح عرفا سياسيا اتجهت به جميع الحكومات والعمليات السياسية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣. (المالكي، ٢٠٢٤)

لقد ساعد النظام السياسي من خلال وجود مجلس الحكم الذي اسسه الحاكم العسكري الامريكي في العراق (بريمر) على خلق حالة من التأثير الطائفي والقومي على السلطة السياسية وهو امرٌ قاد لاحقا الى صياغة هوية سياسية حديثة بصبغة طائفية وقومية.

وأصدر بريمر الكثير من القرارات والقوانين التشريعية والتنفيذية والقضائية أهمها نظام سلطة الائتلاف المؤقتة والتي تضمن مسارها الادائي في قيادة السلطة السياسية قسمين اساسيين:

الأولى: إدارة شئون العراق بفعالية خلال فترة الإدارة (نظام سلطة الأئتلاف المؤقتة، (العدد ٣٩٧٧، ٢٠٠٣).

الثاني: ممارسة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق أهدافها وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما فيها القرار رقم (١٤٨٣) في (٢٠٠٣) والقوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، ويتولى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسة تلك السلطات (المفرجي، ٢٠١٠، صفحة ٧٨)

وانتهت صلاحيات الحاكم المدني للعراق في ٨ يونيو/ حزيران٢٠٠٤، بصدور قرار مجلس الأمن الدولي (١٥٤٦) الذي رحب ببدء مرحلة جديدة على طريق انتقال العراق إلى حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا وإنهاء الاحتلال لتتولى الحكومة العراقية المؤقتة كامل السيادة المسؤولية والسلطة بحلول ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٤ ليتم بذلك حل سلطة الائتلاف المؤقتة وانهاء عملها (عمر، فرهود، و الجبوري،، صفحة ٦٠٥). وبروز المرحلة الانتقالية التي تمت ادارتها من خلال حكومتين وعلى النحو التالي:

اولا: الحكومة المؤقتة الأولى: والتي امتدت للفترة بين (٣٠حزيران ٢٠٠٤ – ٣١ كانون الثاني٢٠٠٥): وقد تشكلت هذه الحكومة لتحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم في ادارة شؤون البلاد، ووفقا لذلك فان رئيس الوزراء العراقي سيدير شؤون الحكومة المؤقتة وكان عملها تحت اشراف السلطة التي تقودها الولايات المتحدة، وأصبح نظام الحكم نظام نيابي برلماني وضمت الحكومة العراقية المؤقتة رئيسا ونائبين ورئيس وزراء ونائبا واحدا وكذلك ٣١ وزيرا وست وزيرات وخمس وزراء دولة (عبد الله، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٨).

وفي ضوء ذلك تم انتقال السلطة الى بعض المسؤولين العراقيين منهم غازي عجيل الياور ورئيس الوزراء المؤقت اياد علاوي والذي استلم مهام السلطة التنفيذية من سلطة الحاكم الامريكي (بول بريمر).

ثانيا: الحكومة الانتقالية الثانية: حلت الحكومة الانتقالية الثانية محل الحكومة المؤقتة وتوجهت نحو التسهيل لإعداد الحكومة العراقية المنتخبة ولايتها أربع سنوات، اضف الى صياغة الدستور والتصويت عليه لاحقا (عمر، فرهود، و الجبوري،، صفحة ٦١١).

وتمثلت هذه المرحلة بحكومة ابراهيم الجعفري (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) التي تُعد المرحلة الرابعة من مراحل السلطة السياسية في عراق مابعد ٢٠٠٣، وبدأت هذه الفترة الانتقالية بانتخابات البرلمان العراقي المؤقت والذي يسمى أيضا الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، وكانت المهام الرئيسية لهذه الحكومة هي الأعداد لقيام الانتخابات العراقية لاختيار برلمان وحكومة دائمية مدتها ٤ سنوات أضف الى التصديق على مسودة الدستور الذي كتبته الجمعية الوطنية العراقية في الحكومة العراقية الانتقالية وصادق عليها الشعب في ١٥ حزيران ٢٠٠٥ باستفتاء شعبي وافق بالأغلبية على اقرار المسودة ووصفه بمثابة الدستور العراقي الجديد والدائمي، وقد قاطع عرب السنة في شهر يناير/ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ الانتخابات العامة لاختيار اعضاء الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية وهو أمرٌ تسبب نحو تقليل تمثيلهم في الجمعية الوطنية.

(https: / / ar. wikipedia. org، ٢٠٢٤).

اما العمليات السياسية اللاحقة فقد تأثرت بشكل متفاوت بالعرف السياسي المتأثر بالتوجهات الدينية السائدة في المجتمع العراقي كما هو الحال في مع الحكومة الاولى لرئيس الوزراء نوري المالكي التي امتدت بين عامي (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) وهي الحكومة المنتخبة التي نالت اجماعاً وطنياً مكّنه من تشكيل حكومة حظيت بقبول واسع على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي، وقد ضمّت مختلف الكتل السياسية وعملت على تقوية دعائم الدولة المرتبكة ونجحت في اختراق تجاهل المحيط العربي والإقليمي للعراق حيث قامت اغلب الدول بفتح سفاراتها في بغداد (https: / / www. marefa. org، (2024..

والحكومة الثانية الممتدة للفترة بين ٢٠١٠ -٢٠١٤ والتي مرت بظروف صعبة أثّرت بشكل مباشر على سلوكها السياسي في ادارة الدولة وكان من خواتيم هذه الفترة دخول

التنظيم الارهابي (داعش) الى اغلب المناطق الغربية من العراق اضف الى جعل مدينة الموصل الواقعة شمال العراق مركزا وقاعدة ادارية لدولتهم المزعومة، ثم جاءت بعد ذلك حكومة حيدر العبادي (٢٠١٤ – ٢٠١٨) والتي واجهت احتجاجات شعبية وسياسية هي الاصعب من نوعها تكثّفت بدخول الزعيم الشيعي مقتدى الصدر على خط الغضب الشعبي والسياسي من أداء الحكومة، متهما إياها بأنها مبنية على المحاصصة السياسية، ومطالبا بحلها وتشكيل حكومة بلا انتماءات حزبية.. وقد واجهت هذه الحكومة عدد من الصعوبات السياسية الداخلية اهمها:

اولا: اقتحام البرلمان على فترتين هما:

الفترة الاولى: عندما تسبب التصويت الجزئي على الحكومة المقترحة نحو اشعال غضب التيار الصدري فأقتحم أتباعه في أبريل/ نيسان ٢٠١٥ المنطقة الخضراء ومبنى البرلمان على خلفية إخفاقه في عقد جلسة رسمية للتصويت على حكومة التكنوقراط التي تشكلت آنذاك.

الفترة الثانية: في ٢١ مايو/ أيار/ ٢٠١٥ عندما جدد أنصار الصدر اقتحامهم للمنطقة الخضراء ومكتب العبادي احتجاجا على عدم تشكيل حكومة التكنوقراط.

ثانيا: استقالات حكومية متنوعة: حيث شهدت هذه الحكومة استقالات متعددة وتعددت اسبابها كان اهمها ملفات الفساد الاداري. ففي تموز/ ٢٠١٥ قدم وزير التعليم العالي حسين الشهرستاني، ووزير النفط عادل عبد المهدي، ووزير النقل باقر جبر الزبيدي، ووزير الإعمار والإسكان طارق الخيكاني، ووزير الموارد المائية محسن الشمري، ووزير الصناعة محمد الدراجي، ووزير الداخلية محمد الغبان استقالتهم من الحكومة أضف الى اقالة وزير الدفاع خالد العبيدي في ٢٥/ اغسطس/ ٢٠١٥ بعد أقل من شهر من استجوابه داخل البرلمان بشأن ملفات الفساد، واقالة وزير المالية الكردي هوشيار زيباري في ٢١/ ايلول/ ٢٠١٥ بتهم تتعلق بالفساد ايضا (يوسف، ٢٠١٦)، مرورا بحكومة عادل عبد المهدي (٢٠١٨ – ٢٠١٩) والتي شهدت صراعا هو الأكثر تعقيدا وخطورة في تاريخ العراق المعاصر بخاصة بعد نتائج الانتخابات التي تلت فترة داعش.

اذ مثلت تشكيل الحكومة مجموعة من التحديات وقفت بمسار الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي واختلفت ازمة الحكومة في عهد عادل عبد المهدي عن مثيلاتها في الحكومات السابقة، حيث توسع الخلاف داخل البيت الشيعي بين الكتل السياسية المؤثرة

أضف الى وجود الخلافات بين القوى السنية والكردية، كما زادت حدة الخصومة بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية ايران الاسلامية وهو أمرٌ تسبب في اضعاف السلطة السياسية في العراق.

فالصراع بين الداعمين الخارجيين الرئيسيين للعراق جعله ساحة معركة سياسية واقتصادية وعمل على اخلال التوازن الداخلي (الهشّ أصلا) وزاد من حدة الاضطرابات الاقليمية والداخلية كان من اهمها اندلاع الثورة الشعبية في بداية الاول من اكتوبر عام ٢٠١٩ وانقلاب المسارات السياسية الفاعلة حينها مما تسبب في انهاء حكومة عادل عبد المهدي والتي دامت فترتها قرابة (سنةً واحدةً وستة أشهرٍ وثلاثة عشر يومًا) (الصباغ، ٢٠١٩، الصفحات ٤٣ – ٤٤).

اما حكومة مصطفى الكاظمي (٢٠٢٠ – ٢٠٢٢) فإنها تُعد تاريخا مفصلياً في تاريخ العراق المعاصر كونها حكومة تشكلت لإخراج العراق من مأزقه السياسي أمام خلفية الانتفاضة الجماهيرية التي اندلعت في الأول من شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام ٢٠١٩.

لقد سعت السلطة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ بمختلف شخوصها ورجالاتها الى الهيمنة على الصبغة الاجتماعية والسياسية ليصبح نشاط هذه القوى نابعا من خلال هوية الانتماء الديني الطائفي التي لم يكن بناؤها قائما على اسس وطنية في المقام الاول بل توجهوا نحو بناء المنظومة السياسية انطلاقا من المعايير الدينية الطائفية في المقام الاول. واعتقد السياسيين ان نجاح العملية السياسية يمكن في خلق ثقافة دينية طائفية اضف الى وجود الثقافة القومية الفاعلة في الهوية العراقية على سبيل وجود الاكراد كعنصر اساسي ومهم في بنية المجتمع العراقي ليشرع هؤلاء الساسة نحو تفعيل النوع الطائفي والقومي عبر انحاء واماكن متعددة من العراق.

ان التوجه نحو التنوع الطائفي والتركيز على عنصر اللامركزية في قيادة الدولة على مستوى الحكومات المحلية في المحافظات جعلت السلطة السياسية في قيادة الدولة تواجه كم هائل من المعوقات والصعوبات على مستوى التنظير والتنفيذ الحكومي وخلق حالة من الارباك الاداري في قيادة الدولة. اذ لم تكن هناك هوية وطنية او اسلامية واضحة بل هو مشروع طائفي مُعد سلفا نحو تشكيل الحكومات اللاحقة (المالكي، ٢٠٢٤).

ان المتغيرات الادائية التي رافقت سلوك السلطة السياسية منذ اول حكومة انتخابات بعد ٢٠٠٦ تمثل بانتشار ظاهرة المحاصصة الطائفية والحزبية بشكل كبير لتصبح مؤسسات الدولة تابعة للأحزاب والمكونات السياسية وهو امرٌ أثّر بشكل كبير على اداء الحكومة وعلى تقديم الخدمات للمواطن فكان سلوك غير متوازن اضف الى وجود المحسوبية في اختيار الاشخاص لتولي مناصب الدولة مع وجود عنصر الطاعة للحزب بعد تولي المنصب على حساب الكفاءة والنزاهة والامكانية في قيادة مؤسسات الدولة السياسية والمهنية بشكل عام مما تسبب في ظهور الكثير من الظواهر السلبية بخاصة تعلق الامر في اداء المسؤولين اذ لم تظهر شخصيات قيادية ولم تكن هناك رجالات دولة مهنية حقيقية وبالتالي أثّر بشكل واضح على بناء الدولة السياسية وشكل المؤسسات التابعة لها.

وهناك متغير ادائي أخر تمثل بظهور الفساد المالي والاداري الذي كان له الاثر الكبير نحو تعطيل قدرة المواطن العراقي على توفير العيش الكريم وانتشار المكاتب الاقتصادية التابعة للأحزاب والتي استولت على مؤسسات الدولة واقتصاد العراق حتى ان بعض الاحزاب اصبح لديها امكانيات مالية كبيرة اضف الى ضياع هوية الدولة العراقية وظهور الهوية الحزبية والمذهبية والعرقية لتصبح القرارات السياسية في اغلب الاحيان خاضعة لمزاجيات الكتل السياسية والدينية والعرقية مع عدم وجود القدرة على فرض السيادة العراقية على المستوى الاقليمي والدولي ليصبح وضع العراق وقراره السيادي مرهون بالإرادة الخارجية.

ومن المتغيرات الادائية في سلوك السلطة السياسية بعد ٢٠٠٣ تمثل بعدم وجود برنامج ثابت لخطط خمسية او عشرية بل كانت كل الاعمال التي قامت بها الحكومات هي اعمال ارتجالية غير مدروسة وهو امرٌ تسبب في تلكؤ ادارة المشاريع وعدم وجود رؤية اقتصادية وخدمية وبناء مؤسسات دولة بسبب الصراعات وعدم وجود رجال الدولة الحقيقيين القادرين على بناء سياسات استثمارية وخدمية تعود بالنفع على المواطن العراقي، اضف الى عدم وجود سياسات استراتيجية طويلة أو قصيرة الامد ويبدو ان عدم وجود الاستقرار السياسي والامني وعدم وجود مشروع وطني حقيقي للعراق خلال العشرين سنة السابقة ساهم في اضعاف التجربة السياسية في العراق وانعكس سلبا على حياة المواطن العراقي مما جعل السلطة السياسية امام عرضة للانتقادات وخيبة امال الشعب العراقي بشكل كبير. (المالكي، ٢٠٢٤).

وفي هذا السياق ينطلق السؤال الاهم في هذه الدراسة هل اصبحت للتعاليم الاسلامية الاثر الواضح والارضية الخصبة للسلطة السياسية؟

لقد تضمن النشاط السياسي والحكومي حراكا فاعلا نحو تدعيم الهوية الطائفية في ادارة الدولة بكل مفاصلها وهوأمرٌ تشكل من خلاله جماعات سياسية عرفت تقليديا بانتمائها الطائفي واستخدمت منظومة الدولة الدين كغطاء لها في نشاطها السياسي وبطريقة أضعف بنية الدولة الادارية وسيطرة التقاليد العشائرية والطائفية على الحياة العامة وبتعارض كبير مع الظاهرة الدستورية التي اوجدها الله سبحانه وتعالى في القران الكريم.

لذلك فإن تأسيس الحكومات السياسية على اسس طائفية روج في حد ذاته «لطريقة التفكير الطائفي بطريقة اعلمت اللاعبين السياسيين العراقيين ان الطائفة تمثل النظام الجديد لعراق اليوم. وربما كان الاخطر من بين كل ذلك ما يتمثل في رؤية ادارة بوش السياسية الامريكية في العراق مابين اعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ سعو الى إيجاد نظام تكنوقراطي ليحكم في هذا البلد لتكون الدولة بموجبه مسؤولة عن الانشطة الاقتصادية ولاتتحمل في مسؤولية توفير الخدمات للمواطنين مثل التعليم والنظام الصحي والتوظيف.

ان تلك الرؤية السياسية واجهت معارضة تامة من الحركة الوطنية العراقية التي لطالما شددت وأكدت على موضوع القضية الاجتماعية، والتي جادلت بان الديمقراطية من دون العدالة الاجتماعية لاقيمة لها» (ديفيس، دور المثقف في التغيير الديمقراطي في العراق، ٢٠١٠، صفحة ٢٠).

ان الاحزاب الاسلامية التي سيطرت على اداء السلطة السياسية في العراق لم تكن لديها ممارسات حقيقية في قيادة الدولة وانما كانت شعارات شكلية، إذ تمثل التطبيق الفعلي للتعاليم الاسلامية بالمنفعة الحزبية، وكانت العناوين الاسلامية لآجل كسب رضاء الشارع كونه لم يجرب حكم الاحزاب الاسلامية في السابق اذ تحدد مصير العراق قبل ٢٠٠٣ بالعلمانية البحتة والشمولية للحاكم المطلق، لذلك كان الشارع الاجتماعي يرى ان الاحزاب الاسلامية قد تستطيع تقديم له الاشياء البديلة التي تنهض بحياته نحو مديات بعيدة في الرخاء الفكري والاقتصادي والنفسي، لكن الشارع الاجتماعي قد صُدم بالسلطة السياسية كونها استغلت اسم الاسلام من اجل مصالح حزبية ضيقة.

ان التجربة السياسية خلال تعاقب الحكومات الدستورية بعد ٢٠٠٦ تعد تجربة متشابهة مستنسخة في اغلبها على مستوى العمل السياسي والاقتصادي في خدمة المواطن فلم يكن العمل في تراكم الحكومات سوى عمل متشابه ولم يكن هناك انجاز حقيقي استند على المعطيات والحدود التي حددها الله سبحانه وتعالى في القران الكريم، ولم تكن هناك خطط في التعامل مع المشكلات بطريقة منهجية منظمة بل كانت عشوائية وانتقائية نحو تقديم الخدمات والاهتمام بالتعليم والصحة وباقي احتياجات الشارع العراقي، وتمثل الهم الاكبر لدى السلطة السياسية الحاكمة حول كيفية البقاء في السلطة والسيطرة عليها واخضاع الشعب لسيطرتها والاستفادة من موارد الدولة وتعزيز نفوذها دون الاكتراث بتعاليم الاسلام الحقيقية نحو بناء المجتمع المدني المتحضر.

الاستنتاجات

لقد اصبحت التعاليم الاسلامية بموجب المعايير الاساسية والفرعية في دستور القرآن الكريم نموذجا حيا وواضحا بطريقة يؤثر من خلالها على امكانيات ادارة الدولة والسلطة السياسية فيها بالرغم من وجود بعض الترهلات الادائية الواضحة في منهجية الادارة الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق؛ سعى الباحث الى التعرف على اثر التعاليم الاسلامية على السلطة السياسية المعاصرة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ من خلال التطرق الى مباحث الاطار النظري وتجاوز السياق الاجرائي ليصل في نهاية المطاف الى بعض الاستنتاجات المرتبطة بمحور البحث وعلى النحو الاتي:

١) تتجه السلطة السياسية المعاصرة في عملية صنع القرار نحو منهجية الدين الاسلامي الحنيف كونه يؤثر في صناعة القرار الداخلي والخارجي احيانا وبمرونة فاعلة مع مراعاة الضغوطات السياسية والاقتصادية العميقة التي تؤثر على مسارات الدولة المهنية.

٢) توصف التعاليم الاسلامية بانها المنظومة الادائية المقترنة بحاجة السلطة السياسية في مجاراة التطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي وبما يؤسس الى رصانة القرار الذي تتخذه السلطة.

٣) ان التعاليم الاسلامية تُعد الاثر الذي لايكاد تتخلى عنه السلطة السياسية كونها تفوق بقدرتها اسلوب السياسة وتنظيم عملها على نحو من البلاغة الادارية ودقة التعبير السلوكي في اخلاقيات ادارة الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣.

٤) ان المرحلة الدينية التي يشهدها المجتمع العراقي اصبحت عنصرا ضاغطا على المؤسسة الحكومية في اغلب مفاصل الدولة نظرا لاعتماد المجتمع بشكل كبير على العوامل التأسيسية لمنهج الدين والتعاليم الاسلامية المتعددة وتطبيقها عمليا على المستوى الشخصي للإدارة مع اخذ بنظر الاعتبار تطوير مقدرات البلد بمختلف الاصعدة الاقتصادية والسياسية.

٥) ان التعاليم الاسلامية تشكل نافذة على الحرية الادائية لسلوك السلطة السياسية المعاصرة في العراق، فهي جدل متصل ومتجدد في صلب الادارة الحاكمة تضع المسؤولين امام التصورات الفاعلة التي تكشف المستقبل وتضعه في تطور فكري وامتداد حضاري في صميم العمل السياسي.

٦) تعج السلطة السياسية في العراق المعاصر بعد ٢٠٠٣ اثناء عملها الداخلي والخارجي بالظواهر الادائية غير المتوازنة وغير المنسجمة مع تطلعات الشارع العراقي، وتسعى التعاليم الاسلامية في هذا السياق الى تمثل واستحضار المفاهيم العقلانية والتمثلات

الوجدانية التي ترفض ادوات العمل السلبي والمنافية لأخلاق وطبيعة الدين الاسلامي وجعلها تنسجم مع الحس الاجتماعي العام للإنسان المعاصر.

٧) تشكل التعاليم الاسلامية في جميع الاحوال قوانين ايجابية وحاجة كونية وحضارية توظّفها السلطة السياسية في العراق كنافذة لانضاج التصورات واغناء التجارب الادائية في العمل السياسي وتجديد ثقة المجتمع بسلطته السياسية والتعامل مع جميع الحيثيات الداخلية والخارجية بروح الثقة الكاملة.

٨) تعمل التعاليم الاسلامية في العراق المعاصر على تأسيس طريق واضح للإدارة السياسية على مستوى التخطيط والتنفيذ الداخلي والخارجي وصولا الى تحقيق ارادة ذاتية ومرحلة تاريخية يمكن من خلالها ايجاد العمق في التخطيط الاستراتيجي لإدارة الدولة بعيدا عن النظرات والعمل السطحي وتجزئة مكونات الدولة السياسية وتسكينها.

٩) الواقع السياسي العراقي المعاصر شبيه بصحراء تهب عليه الرياح من كل جوانبها فتعلو كثبانها بين فترة واخرى حتى لتغدو اشبه بالمرتفعات التي تذرو رمالها وتشتت بنيانها، فإذا بها اشبه بالسديم الرهل والرهج الذي تشوبه الشغب والفتنة. وتسعى التعاليم الاسلامية على جعل الحياة السياسية في ادارة الدولة تلجأ الى الحدود المستمدة من ورح القران الكريم لتجنب التعامل مع هذا الترهل كما لو انه سلسلة من الارادات المسؤولة تاريخيا عن مستقبل العراق.

١٠) ان الاوضاع السياسية والتجارب الادائية للسلطة الحاكمة في العراق بعد ٢٠٠٣ ذات خلفية دينية عميقة، وان الظروف المعقدة التي تؤشر اصطراع قوى ومطامع على العراق، لايمكن لها الاستمرار في ضوء وجود النظرة الشمولية التي اوجدها الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم كمنهج فكري وجدلي وعلمي وثوري ومنظور حضاري متطور يسعى الى دعم السلطة السياسية على نحو من الحس الوطني الذي يحكم قبضته في ادارة الدولة.

المراجع

- نظام سلطة الأئتلاف المؤقتة،، العدد ٣٩٧٧. (٢٠٠٣). الوقائع العراقية، ٣٩٧٧.
- https: / / www. google. com / search?q. (١٢ ١٩، ٢٠٢٢). تاريخ الاسترداد ٣٠ ١أ ٢٠٢٤
- https:// www. google. com/ search?q=%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85+&%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9oq=%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%A. (١٩ ١٢, ٢٠٢٢). تاريخ الاسترداد ٣٠ ١, ٢٠٢٤
- https: / / ar. wikipedia. org. (٢٠٢٤). تم الاسترداد من ويكيبيديا.
- https:// www. marefa. org. (٢٠٢٤). تم الاسترداد من www. almarefa. org.
- ابو علي المودودي. (١٩٥١). نظرية الاسلام السياسية. القاهرة: لجنة الشباب المسلم.
- احمد محمد جواد الحكيم. (٢٠٠٩). اصلاح المجتمع في منظار نهج البلاغة للامام علي عليه السلام. المورد، صفحة ٢٧٨.
- اريك ديفيس. (٢٠١٠). دور المثقف في التغيير الديمقراطي في العراق. الاقلام.
- اريك ديفيس. (٢٠١٠). دور المثقف في التغيير الديمقراطي في العراق. الاقلام.
- السيد عمر، احلام السعدي فرهود، و طه احمد علوان الجبوري. (). الاحتلال المريكي للعراق وإعادة هيكلة السلطة السياسية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (٣).
- بدرية صالح عبد الله. (٢٠١٥). الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة العلوم القانونية والسياسية.
- جميل صليبا. (٢٠٠٦). المعجم الفلسفي (الإصدار ١، المجلد ١). قم: ذوي القربى.
- جوزيف شاخت. (١٩٨٥). تراث الاسلام. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سلسلة عالم المعرفة (٨).

- د. محمد جابر الانصاري. (١٩٨٠). تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ – ١٩٧٠. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سلسلة عالم المعرفة (٣٥).
- دينكن ميشيل. (١٩٨٠). معجم علم الاجتماع. (احسان محمد الحسن، المترجمون) بغداد: دار الرشيد للطباعة.
- سبيتينو موساتي. (١٩٨٦). الحضارات السامية القديمة. (السيد يعقوب بكر، المترجمون) بيروت: دار الرُقي.
- سلام عودة المالكي. (١٣ ١٢، ٢٠٢٤). مقابلة اجراها الباحث. البصرة.
- سورة محمد. (بلا تاريخ).
- طه عثمان المفرجي. (٢٠١٠). المسئولية القانونية الدولية للواليات المتحدة ألمريكية في احتلال العراق. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عارف يوسف. (٢٩ ١٢، ٢٠١٦). https: // www. aa. com. tr / ar. تم الاسترداد من موقع الدول العربية.
- عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي. (١٩٩٩). صنع القرار السياسي الخارجي في تركيا. افاق عربية.
- عثمان الصباغ. (٤ ٨، ٢٠١٩). العملية السياسية العراقية في ظل حكومة عادل عبد المهدي. رؤية تركية.
- فاروق عمر فوزي. (١٩٨٨). الخلفاء والفقهاء. افاق عربية.
- مراد وهبه. (١٩٩٨). المعجم الفلسفي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- نعيم الحمصي. (١٩٨٠). فكرة اعجازالقرأن. بيروت: مؤسسة الرسالة.